سيّدات الأعمال السعوديّات والاستثمار المالي[1]

حُسن عبود

«المرأة السعوديّة طاقة تنتظر بشدّة دعم الرجل السعودي فالرجل يتحكّم بقراراتها من جانب والحكومة من جانب آخر بقوانين لا علاقة لها بالواقع. فأقلّه لتعمل المرأة عليها ان تأخذ إذناً خطّيّاً من زوجها.» خ. د.

تمهيد:

قادتني الى الاهتمام بدراسة ظاهرة سيّدات الأعمال السعوديّات أسباب عديدة، أوّلها:

صورة المرأة العربيّة السعوديّة التي ترزح تحت التنميط السائد والذي يتطابق مع بيئة تقيّد حقوقها الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة. وثانيها، التباين الواضح بين بروز سيّدات أعمال سعوديّات في دنيا المال والاقتصاد، وبالمقابل وجود قوانين وضوابط معيقة لعمل المرأة، سواء من قبل الرجل أو الوزارة المختصّة أو من قبل الأعراف المتوارثة. وثالثها، التنازل عن التصوّر الشائع الذي يعتبر ان عمل المرأة يقتصر على المؤسسات الصغيرة الحجم ، الأقل تطوّراً، والأكثر تركّزاً

(١) أودّ شكر جميع سيّدات الأعمال السعوديّات لتعاونهن كما أشكر الزميلة الأستاذة مارلين نصر في لجنة الكتاب على الاقتراحات الهامة التي أخذت بها بوضع خطّة الدراسة. وكذلك اشكر الزميلتين في لجنة الكتاب فاديا حطيط وإلهام كلاب بساط على قراءتهما النقديّة التي قدّمتاها والتي أثارت النقاشات الممتعة بيننا .

في القطاعات الثانويّة. ولذا يعتبر عمل النساء عملاً في اقتصاد الظلّ .

ترتكز هذه الدراسة الميدانيّة النوعيّة على مقابلات معمّقة مع سيّدات أعمال سعوديّات ناشطات في المشاريع الاقتصاديّة المتوسّطة والكبيرة، تمّت مقابلتهن بين بيروت وجدّة والرياض. تتراوح أعمار هؤلاء السيّدات بين الثلاثينات والخمسينات، باستثناء سيّدة واحدة في سنّ التقاعد. قبل التعرّف على هذه المجموعة من صاحبات الأعمال، سأقدّم تعريفاً لمفهوم المرأة سيّدة الأعمال عموماً، ولمحة عن الخصائص البيئيّة والقانونيّة لانطلاق المرأة السعوديّة كسيّدة أعمال، وأخيراً، أقدّم نتائج التحقيق الذي قمت به مع ستّ سيّدات أعمال اخترتهن من القطاعين المالي (الاستشارة الماليّة والخدمات المصرفيّة) والتجاري الصناعي (الحلويات والأزياء) مركّزةً على خلفيّتهن العائليّة والعلميّة والعمليّة، والى تقديمهن لمسار عملهن، وما يعتبرنه شروط النجاح ومتطلّبات القيادة النسائيّة في مجال الأعمال.

المقدّمة:

I. المفهوم:

ان فكرة إدارة وامتلاك المرأة الأعمال بمفهومها الحداثي من «ولاية الأشخاص والأموال والأعمال» دخلت حيّز المجتمع السعودي عموماً حديثاً، ليس لأن المرأة لم تكن مهيّئة بـ«طبيعتها» لدخول عالم التجارة والصناعة والمال، بل لأن المرأة في المجتمعات التقليديّة وجّهت قدراتها وطموحاتها للأعمال المنزليّة والأسريّة والرعائيّة،[٢] فلم تبلغ المستويات التي يتطلّبها عالم المال وإدارة الأعمال وفنونها.[٣] لكن مع ارتفاع نسبة تعليم المرأة السعوديّة في كلّ المراحل خاصّة المرحلة الجامعيّة (حيث بلغت نسبة الخريجات ٥٧٪ من الإجمالي)،[٤] ومع تقدّم وعي المرأة

(٢) بالنسبة الى مشاركة المرأة السعودية في الأعمال الخيريّة انظر، حصّة بنت محمّد بن عبد الله المنيف، **الجهود التربويّة للجمعيّات الخيريّة النسائيّة السعوديّة**، (الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ١٤٢٥).

(٣) انظر كلمة رئيس الجمعية اللبنانية لإدراة الأعمال (أل أم آي)، خاتشيك بابكيان، في **المرأة العربيّة وإدارة الأعمال**، أعمال مؤتمر إقليمي للجمعية اللبنانية لإدراة الأعمال ومعهد الدراسات النسائيّة في العالم العربي (بيروت: ٢٤-٢٦ أيّار ١٩٩٥)

(٤) انظر الى الوضع التعليمي البيّن في تقرير التنمية البشريّة ١٤٢٣/١٤٢٤ (٢٠٠٣) الذي أصدرته وزارة الإقتصاد والتخطيط في فصل خاص بالمراة والتنميّة البشريّة، والذي تجده في قسم الوضع

لذاتها[٥] ولحاجتها للعمل لأسباب كثيرة أهمّها إقتصاديّة. إضافة الى توجّه الدولة نحو تطوير مشاركة المرأة في النشاطين الاقتصادي والاجتماعي، وتخفيف الضوابط القانونيّة على مبادراتها،[٦] والتحوّلات الإقليميّة والعالميّة التي صاحبت العولمة وشكّلت تحدّيات منها قضيّة تفعيل مشاركة المرأة في التنمية الوطنيّة، حينها بدأنا نسمع بالسيدات صاحبات الأعمال.

وسيّدة الأعمال هي «ايّ امرأة قادرة على خلق فرصة عمل لها أو لغيرها وتنتج سلعة أو خدمة تقدّمها فهي سيّدة أعمال.»[٧] واليوم أصبح مصطلح «صاحب الأعمال» خاصة في منطقة الخليج العربي والمملكة العربيّة السعودية ليس حكراً على الرجال، وسنرى من تجارب سيّدات الأعمال، ان تعليم المرأة والرأسمال العائلي والتشجيع الحكومي، هي من أهم العوامل التي دفعت المرأة على خوض عالم المال والأعمال في المملكة العربية السعوديّة، وعلى المطالبة بحقوقها في المجتمع من باب الاقتصاد.

٢. عمل المرأة في القطاعين العام والخاص

يعتبر عمل المرأة السعوديّة في القطاعين العام والخاص، ومشاركتها في سوق العمل من حيث حجمها وتنوّع إسهامها القطاعي[٨] محدودة وحديثة.

التعليمي في الفصل السابع عشر «المرأة والتنمية في خطّة التنمية الثامنة» ص. ٣٣٩–٣٤٠. والتقرير متوفّر على قرص إلكتروني في مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال، في الغرفة التجارية الصناعية بجدّة.

(٥) نلاحظ وعي المرأة السعوديّة لذاتها في انتاجها الأدبي في إصدار الرواية او الشعر او الدراسات العلمية، فوعي المرأة لذاتها لا يتحقّق الاّ بالوعي الإنساني والاجتماعي. انظر مثلاً في حقل الرواية، دراسة سامي جريدي، **خطاب المرأة وتشكيل السرد** (بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٨). وانظر في الشعر، فاطمة الوهيبي، **المكان والجسد والقصيدة: المواجهة وتجليّات الذات**، (بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥).

(٦) انظر الى توجّه الدولة هذا في الفصل السابع عشر خطّة التنمية الثامنة (٢٠٠٥–٢٠٠٩) «المرأة والتنمية» المصدر نفسه، ص. ٣٣٩–٣٤٠. وانظر الى نشاط مركز خديجة بنت خويلد لسيدات الأعمال في هذا الصدد، ونشاط سيّدات الأعمال في مجلس الإدارة في الغرفة التجارية والصناعية في جدة على الموقع الالكتروني لكليهما.

(٧) هذا التعريف هو للدكتورة نجاة جمعون اليمنيّة، انظر فؤاد القاضي، «المؤتمر الوطني الأوّل اكبر تجمّع لسيّدات أعمال في اليمن»، صحيفة ٢٦ سبتمبر رقم ١٤٣٤. انظر أيضاً تعريف عائشة التايب حول سيّدات الأعمال العربيّات في كتاب الباحثات الثالث عشر الذي بين أيدينا.

(٨) انظر الى خطّة التنمية الثامنة (٢٠٠٥–٢٠٠٩)، المصدر نفسه، أعلاه.

فمع تطوّر مراحل التنمية وانعكاس جهودها على أوضاع المرأة، خاصّة في مجال التعليم، بدأت نسبة إسهامات المرأة في سوق العمل بالارتفاع التدريجي. ومع عام (٢٠٠٣) ارتفعت النسبة الى (١٠,٣٪) وبلغت نسبة الإناث (١٤٪) من قوة العمل. وبالرغم من انخفاض مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي في المملكة إلا أن هذا الانخفاض هو جزء من سمة تطبع المنطقة العربيّة، حيث المشاركة هي الأدنى مقارنة مع باقي المناطق الجغرافيّة في العالم.[٩] وقد اتّضح عند مراجعة أنماط توزيع العمالة حسب النشاط القطاعي والمهني، نوعيّة التوجّهات التخصّصيّة للإناث في التعليم العالي، وتمركزها في التربية والتعليم والعلوم الإنسانيّة. حيت تتمركز المشتغلات السعوديّات وبشكلّ حادّ في قطاع التعليم الذي بلغت حصّته ٨٥,٨٪ من مجموع المشتغلات، يلي ذلك قطاع الصحّة والعمل الاجتماعي (٦,١٪)، والإدارة العامّة (٤,٤٪).[١٠]

أما بالنسبة الى عمل المرأة في السوق الحرّة والاستثمار،[١١] فتشير بيّنات خطّة التنمية التاسعة، المعدة من قبل وزارة التخطيط، الى تشجيع الدولة المرأة على الاستثمار لأسباب تتعلّق بالحاجة الى إتاحة فرص التوظيف للعمالة الوطنيّة[١٢]، خاصة ان القطاع الحكومي قد تشبّع، والقطاع الخاصّ يعاني من العقبات المتعدّدة لتوظيف العمالة السعوديّة، وخصوصاً النساء. ومع تزايد حجم الخرّيجات السعوديّات من مختلف معاهد التعليم والتدريبات، وجد أصحاب القرار:

«أن الاستثمار قد يكون أحد المخارج أمام المرأة السعوديّة، ويناسب عدداً كبيراً من السيّدات المقتدرات ماديّاً في سوق العمل من خلال التوظيف وإثبات الذات وتحقيق مكانة اجتماعيّة جيّدة إضافة الى سهولة الجمع بين المشاركة في التنمية والوفاء الأفضل بمسؤوليّات المرأة المنزليّة وعمل المرأة في الاستثمار لتنمية الاقتصاد، ومن هنا كان إهتمام خطط التنمية الأخيرة بتشجيع مثل هذا النوع من

(٩) انظر معدّلات مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي (١٥ سنة فأكثر) ١٤٢٣هـ (٢٠٠٢) في خطّة التنميّة الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ص. ٣٤٢.

(١٠) انظر تقرير خطّة التنميّة في المصدر أعلاه ص. ٣٥١.

(١١) See, Khaled Almaeena, editor in Chief, "Saudi women are no longer standing in the shadows," in *Arab News* (Sunday 25 March, 2007).

(١٢) انظر الى جدول التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاصّ حسب النشاط الإقتصادي والجنسيّة عام ٢٠٠٥ في جدول التوظيف في القطاع الخاصّ صفحة ٢١.

المشاركة وإتاحة الفرصة الأكبر للمرأة لاستثمار مدخّراتها الكبيرة التي تقدّر بنحو (٢٠) مليار ريال مجمّدة في البنوك ومعطّلة عن استخدامها عام (١٤٢٧هـ) ٢٠٠٧م مقارنة بعام (١٤٢٤هـ) ٢٠٠٣ م التي كانت تقدّر بـ(١٨) مليار ريال».[١٣]

وقد لوحظ فعلاً نشاط سيّدات الأعمال السعوديّات في الاستثمار في العقدين الأخيرين في مختلف النشاطات الاقتصاديّة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السجلات التجاريّة المملوكة لأسماء نسائيّة تبلغ (٣٣,٦٢٠) ألف سجل تجاري. وتمثّل هذه السجلات منشآت صغيرة ومتوسّطة وهي من المشاريع المفضّلة كقنوات استثماريّة لسيّدات الأعمال السعوديّات ويلاحظ من جدول السجّلات التجاريّة النسائيّة حسب النشاط (صفحة ٢٧١) أن النشاطات التجاريّة (تجارة الجملة والتجزئة والخدمات التجاريّة، والمواد الغذائية، والتشييد والبناء) تشكّل ما يقارب (٩٠٪) من السجلاّت التجاريّة المقيّدة، وهو ما يتّفق والحركة التجاريّة النشطة في سوق المملكة التي قدّرت عام (١٤٢٥هـ) ٢٠٠٤ م ب (٨٠٪).[١٤]

II. الخصائص البيئيّة والقانونيّة لانطلاق المرأة السعوديّة «سيّدة الأعمال»:

ان العوائق المرتفعة في بيّنة ممارسة أنشطة الأعمال، تشكّل بصفة عامة رادعاً وحافزاً سلبيّاً كبيراً أمام النساء عنه بالنسبة للرجال. هذا ما وصل اليه تقرير البنك الدولي الذي أعدّته المستشارة بالبنك الدولي، السيّدة نادرة شاملو، حول بيّنة العمل الحرّ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا عموماً. ويرى التقرير ان المعاملة التفضيليّة بمقتضى القوانين الواقعة خارج نطاق التشريعات للأعمال التجاريّة، إضافةً الى الأعراف الاجتماعيّة والاتّجاهات السلبيّة السائدة نحو النساء العاملات تؤدّي الى إضعاف قدرة النساء على تنظيم مشاريع العمل الحرّ.[١٥]

وبالرغم من تمتّع النساء بحقوق اقتصاديّة قويّة في ظلّ مبادئ الشريعة

(١٣) انظر الى خطة التنمية التاسعة «الأسرة، المرأة والمجتمع،» لوزارة التخطيط في المملكة العربيّة السعوديّة (١٥ مارس ٢٠٠٩) إعداد هدى رزق مستشارة إقليميّة في شؤون النوع الاجتماعي في الأسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعيّة الاقليمية لغرب آسيا).

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) أنظر، نادرة شاملو، «سيّدات الأعمال المشتغلات بمشاريع العمل الحرّ في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا يتحدّين كلّ التوقّعات» (ديسمبر ١٨، ٢٠٠٧) على
http://qo.worldbank.orgLy8szp5n/Qo

الإسلاميّة،[١٦] الا ان التشريعات السارية تؤدّي الى تعزيز الأدوار النمطيّة للجنسين، حيث تنظر الى الرجال مثلاً على أنهم معيلو أسرهم الرئيسيّون مما يؤدّي بدوره الى سنّ قوانين تفرط في حماية تلك الأدوار والى اجتهادات قانونيّة متحيّزة للنظام الأبوي المهيمن.[١٧] لذلك، كانت البيئة القانونيّة المتاحة في المملكة للمبادرات السعوديّات بمشاريع العمل الحرّ، مقيّدة للغاية، ومختلفة عن ايّ بلد عربي او إسلامي آخر.[١٨] ويكفي ان نقرأ ما حدده مجلس القوى العاملة منذ خمسة وعشرين عاماً من ضوابط لتنظيم عمل المرأة، لنفهم الحذر والقلق من دخول المرأة العمل في المجال العام:

- الضرورة لعمل المرأة (حاجة المجتمع او حاجتها)
- موافقة وليّ أمرها
- ان يكون العمل ملائماً لطبيعة المرأة وان لا يشغل عليها وقتها فيعوّقها عن أداء واجباتها المنزليّة والزوجيّة وان لا يؤدّي هذا العمل الى ضرر اجتماعي أو خُلُقيّ.
- ان تؤدّي المرأة عملها في مكان منفصل تماماً عن الرجال.
- ان تؤدي المرأة عملها في وقار وحشمة وان تلبس طبعاً الحجاب الشرعي.

باختصار، تحتاج المرأة السعوديّة للمبادرة في إنشاء عملها الحرّ الى نظام الأقرباء الرجال من الدرجة الأولى، او الوكلاء من غير الأقرباء، ليمثّلها في تأسيس شركتها او صناعتها. وتحتاج الى معقّب في الدوائر الرسمية لإنهاء الإجراءات الإداريّة الرسميّة، وغالباً ما تجهل المرأة، كيف تختار او تحدّد من صلاحيات الوكيل

(١٦) «إن حقّ تملك المرأة والرجل القيمة الاقتصاديّة ثابت بنصوص القرآن والسنّة سواء أكانت الملكيّة في الأموال المنقولة أو العقارات أو الأراضي الزراعيّة أو غير ذلك. وقد ضمن الإسلام للمرأة النفقة كضمان إجتماعي والصداق، وهو حقّ مالي يجب على الرجل للمرأة التي يريد ان يتزوّجها، وحقّها في الميراث. انظر، د. فاطمة عمر نصيف، حقوق المرأة وواجباتها: في ضوء الكتاب والسنّة، (جدّة: مكتبة دار جدّة، ١٩٩٧) ط.٣ ص١٨٣.

(١٧) شاملو، المرجع نفسه.

(١٨) حدّدت الفقرة ٢/أ من قرار مجلس قوى العاملة رقم ١/م١٩/١٤٠٥ وتاريخ ١/٤/ ١٤٠٨ المبني على الأمر السامي رقم ٨/١١١ وتاريخ ١٤٠٨/٢/١٠ هـ الصادر بشأن تنظيم عمل المرأة هذه الضوابط.

(فتخسر او تقع ضحية). وتحتاج المرأة أيضاً الى إذن خطّي من أبيها او زوجها او وكيلها ليأذن لها في العمل. لكن هناك قرارات وزاريّة اتّخذت من قبل مجلس الوزراء كالقرار (رقم ١٢٠ تاريخ ١٤٢٥/٤/١٢) بشأن زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعوديّة، وقرار رقم (١٨٧ تاريخ ١٤٢٦/٧/١٧) القاضي بأن وزارة العمل هي جهة الاختصاص بتطبيق الضوابط باعتبارها الجهة المعنية بتطبيق نظام العمل، مما ساهم في رفع العوائق التنظيميّة والاجتماعية أمام كل سعوديّة راغبة في فتح باب فرص التجارة والصناعة. وتقوم السيّدات صاحبات الأعمال، في مجلس الإدارة في الغرفة التجاريّة الصناعيّة بجدّة، وفي مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال، بتأسيس «مفهوم جديد لفلسفة عمل النساء من خلال خلق قواعد بيانيّة ومظلات لحماية العاملات قانونيّاً وتقنيّاً.» وقد أكّدت المديرة التنفيذيّة لمركز خديجة بنت خويلد، الدكتورة بسمة مصلح عميّر، في لقاء معها ان المركز حقّق إنجازات قانونيّة منها حقّ دخول السيّدات مجلس إدارة الشركات، حقوق التجارة في جميع الأنشطة، إزالة الوكيل الشرعي، وإعطاء المرأة فرصة ان تكون معقّبة، فانفتحت أمام المرأة جميع مجالات الشروع في الأعمال التجاريّة والصناعيّة وأُلغِيَ نظام العمل القديم، وأصبح وقفاً على الضوابط الشرعيّة.[١٩] وتناقش الآن مادة ١٦٠ التي تنصّ بعدم الاختلاط في العمل. وسنرى في التحقيق، مع هذه المجموعة من سيّدات الأعمال، الواقع الذي يحتاج الى جهد أكبر وفترة زمنية أطول لتطبيق ما استحدث من هذه القوانين وما ألغي منها حتى الآن.

III. سيّدات الأعمال السعوديّات الناشطات في القطاع المالي

١. الخلفيّة العائليّة والعلميّة والمهنيّة:

* «المستشارة الماليّة للشركات»

السيّدة **خلود الدخيّل** عضو مجلس الادارة ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الدخيّل الماليّة (أ ف ج)، وهي شركة مساهمة سعودية مغلقة مرخصة من قبل هيئة

(١٩) انظر الى التباين بين مساعي السيّدات في الغرفة التجارية والصناعية في جدة لحدوث تغيير إيجابي في مؤسسات القطاع العام اتّجاه صاحبات الأعمال والمرأة العاملة في مقالة فايز بن ظاهر الشراري، «سيدات الأعمال السعوديات وعوائق عدّة،» الجزيرة (الأحد ١٨-٠١-٢٠٠٩).

السوق المالية السعودية (سي م آي) لممارسة جميع أعمال الأوراق المالية في المملكة بما فيها الاستشارات المالية، ادارة الاكتتابات، خدمات الوساطة، ادارة الأصول، التعهد بالتغطية وخدمات الحفظ.

منذ تأسيس المجموعة كشركة مساهمة في عام ٢٠٠٧، تعمل السيّدة خلود كمؤسس وشريك مالك وعضو في الهيئة التنفيذيّة للمجموعة، مسؤولة عن المراقبة الماليّة، وادارة المخاطر التشغيلية الداخليّة، والعمليات الاستثماريّة وخدمات الوساطة الجديدة للمجموعة.

السيّدة خلود (٣٦ سنة) متزوجة وأم، من عائلة مميّزة في التعليم والمال والشأن الاقتصادي الوطني في المملكة. فوالدها، الدكتورعبد العزيز محمّد الدخيّل، هو مؤسس المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل. وقد شغل قبل تأسيس المركز في عام ١٩٧٩ منصب وكيل وزارة الماليّة والاقتصاد الوطني، ورئيس مجلس الإدارة للعديد من المؤسسات المالية السعوديّة. ومثّل المملكة لدى المركز العالمي لتسوية المنازعات الاستثمارية بالبنك الدولي. وقد أصبح المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل المصدر الرائد في المملكة العربية السعودية للخدمات الاستشاريّة وطرح الشركات العائلية لشركات مساهمة في السوق السعودي.

كان من الممكن ان لا يشجّع الأب ابنته على العمل في مجال المال والاقتصاد، لكن كما تقول السيّدة خلود «الذي فتح لي المجال العملي في الاستثمار المالي هو بالدرجة الأولى تعليمي، وبالدرجة الثانية أهلي الذين شجّعوني على العلم والعمل، ومن يومي أدرس وأشتغل.» فبعد تعليمها الابتدائي والثانوي في المملكة، تابعت السيّدة خلود تعليمها الجامعي في الولايات المتّحدة، حيث حازت على البكالوريوس في «الادارة المالية والتجارة الدولية» الى جانب الدراسات العربية السياسية والاقتصاديّة في جامعة جورج تاون في واشنطن. وبعدها عملت في البنك الدولي (آي ف سي) في قسم استشارات البنية التحتية للدول النامية.

ثم حازت على الماجستير في إدارة الأعمال المالية (أم بي آي) من كلية كوغود لإدارة الأعمال في الجامعة الأميركيّة في واشنطن. وحازت بعدها على شهادة «محلل مالي معتمد» (سي أف أي) من مؤسسة السي ف أي في الولايات المتّحدة وتعد السيدة السعودية الوحيدة الحائزة على هذه الشهادة.

عملت السيّدة خلود (من أيلول ١٩٩٨– شباط ٢٠٠٣) في البنك السعودي

الأميركي سامبا (المنتسب مع سيتي غروب) كمسؤول أول في قسم الاستشارات المالية للشركات. ثم عملت ثلاث سنوات (من آذار ٢٠٠٣– نيسان ٢٠٠٦) في مجموعة سامبا الماليّة (سابقاً سيتي غروب) كمساعد مدير العام في قسم إدارة المخاطر وادارة الائتمان للشركات. وقامت بإدارة قسم تطوير المسؤولين الشباب للعمل على الحسابات. ولقد أختيرت لتمثّل البنك في مخاطر الائتمان ضمن فريق عمل بازل (بازل أكورد) لدى مؤسسة النقد وذلك لخبرتها في ادارة مخاطر الائتمان.

في عام ٢٠٠٦ نُقِلت السيّدة خلود الى شركة المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل وهي الشركة التي قامت بطرح أولي لـ ٢٢ شركة سعودية بسوق الأسهم السعودي بما في ذلك شركة سابك في عام ١٩٨٤ وعدد كبير من البنوك مثل البنك البريطاني وبنك الرياض وشركة سافولا العالمية وغيرها. وفي عام ٢٠٠٧ تم تأسيس مجموعة الدخيل المالية وتحويل أعمال الاستشارات المالية بأكملها من المركزالاستشاري للاستثمار والتمويل بناء على رخصة هيئة السوق المالية الى مجموعة الدخيل المالية.

* «مديرة بنك فرع السيّدات (العليا في الرياض)»

السيّدة **أمل الدويش،** مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات (فرع العليا)، مواليد الرياض (٢٨ سنة) متزوّجة وأم. نشأت في بيئة عائليّة مشجّعة للعلم، فقد كان الوالد يدرس ويدرّس الأولاد، وهو موظّف، والوالدة ربّة منزل. تعلّمت السيّدة أمل في مدرسة «الخامس والعشرون» ، ثم في جامعة الملك سعود في الرياض، تخصص «الحاسب العالي» (آي تي). ولها فقط سبعة أشهر مديرة لهذا الفرع وتجربة ثلاث سنوات في المصرفيّة.

دخلت السيّدة أمل مجال العمل المصرفي عن طريق شركة الموارد البشريّة، بعد ان قدّمت استمارتها ونجحت في امتحان اللغة الإنكليزيّة، وفي المقابلة التي قامت بها مع مسؤول الدائرة التي تعنى بالمستخدمين. بدأت أمل التجربة العملية في البنك في قسم خدمات العميلات، ثم تدرّجت الى مسؤولة الحسابات الخاصة للعميلات الذهبيّة والماسيّة، ثم مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات (فرع العليا).

تنظر أمل الى العمل الخاص على انه أفضل من العمل الحكومي لأن الإدارة في العمل الخاصّ برأيها «تنظر الى أداء الموظّف.» والخبرة بنظرها ليست بعدد السنين

لكن بعدد الإنجازات، ويقع مجهودها في مجال الخدمات التي تقدّمها، والخبرة التي تكتسبها مع معرفتها برأسمال البنك الذي تعمل له والذي يتمتّع بالسمعة الطيّبة.

*** «المستشارة الماليّة والاستثماريّة للحسابات الخاصّة» (الرجال والسيّدات)**

تعمل السيّدة **ريم القوتلي** حاليّاً في مجموعة مورغان ستاينلي الاستثماريّة السعوديّة، وكانت سابقاً مديرة الحسابات الخاصّة للسيّدات في مجموعة سامبا الماليّة في المنطقة الوسطى (الرياض). تنتمي السيّدة ريم (٤٤ سنة) الى العائلات الشاميّة التي عاشت واستوطنت في المملكة العربيّة السعوديّة، وهي متزوّجة. حصلت منذ طفولتها على الدعم العائلي للتعليم والعمل، فالأم أخذت القرار بإرسالها الى خارج المملكة للدراسة في المرحلتين الثانوية والجامعيّة (بريطانيا)، والأخّ شجّعها فيما بعد على دخول مجال العمل.

درست السيّدة ريم في المرحلتين الابتدائيّة والإعداديّة (الى سن الرابعة عشرة) في الرياض في مدرسة خاصّة تدعى «التربية الإسلاميّة». ومن ثمّ تابعت تعليمها الثانوي والجامعي في بريطانيا حيث حازت على شهادة البكالوريوس في العلوم الاقتصاديّة من جامعة ريتشموند في لندن.

من عام ١٩٩٣–٢٠٠٢ عملت السيّدة ريم مستشارة ماليّة للحسابات الخاصّة في بنك سامبا لندن. عام ٢٠٠٢ حازت على ترقية من جهة العمل لتعود الى المملكة العربيّة السعوديّة، وتشغل منصباً هاماً، وهو إدارة وإنشاء أقسام الحسابات الذهبيّة للعميلات الأفضليّات لأكثر من عشرة فروع للسيّدات لمجموعة سامبا الماليّة في المنطقة الوسطى (الرياض). هذه الأقسام عبارة عن غرف بمداخل خاصّة داخل الفروع، تتميّز بالخصوصيّة التامّة، وجودة الخدمة التي تقوم على إشرافها مديرات يرئسن كلّ الأقسام الذهبيّة والمحاسبة.

*** «المستثمرة في سوق البورصة السعوديّة عن طريق التداول بالأسهم»**

السيّدة إلهام ميقاتي الحسيني سعوديّة من أصل لبناني، رائدة من رائدات تعليم البنات في المملكة العربيّة السعوديّة، تقاعدت (عام ١٩٩٩) عن العمل في وزارة التعليم، ناشطة في الاستثمار المالي عن طريق التداول في الأسهم والاشتراك بصناديق استثماريّة.

نشأت السيّدة إلهام، وهي من عائلة تعود الى أصول طرابلسيّة، في بيت علم. فالأب تعلّم في الجامعة الأميركيّة في بيروت، والأم من عائلة قدّورة المميّزة بتعليم البنات. وخالتها هي الدكتورة الأستاذة زاهية قدّورة، وعمّة الأخيرة السيّدة ابتهاج قدّورة الناشطة في أوائل القرن المنصرم في الحركة النسائيّة اللبنانيّة. درست السيّدة إلهام بمدرسة «سيّدة الناصرة» في فلسطين، ثمّ حين عادت العائلة الى بيروت، دخلت مدرسة «الكليّة الإنجيليّة الفرنسيّة». وكان النظام الجامعي أنذاك يستدعي دخول الفتيات كليّة البنات «جونيور كولدج» (أل آي يو حاليّاً) قبل دخول الجامعة الأميركيّة في بيروت (آي يو بي). وهذا ما فعلته، فحازت على بكالوريوس تربيّة وعلم نفس من الجامعة الأميركيّة في بيروت. ثم التحقت بوزارة التربية والتعليم قسم البنات بالمملكة العربية السعوديّة، وكان اسمها سابقاً «الرئاسة العامّة لتعليم البنات»، وتدرّجت في الوظائف التعليميّة في مجال التوجيه والإشراف التربوي. فكانت أول مدير عام التوجيه والإشراف التربوي في المملكة، وأوّل مستشارة للرئيس العام لتعليم البنات (وهو برتبة وزير أنذاك)، عندما كان تعليم الفتاة منفصلاً عن تعلم البنين. منذ ست سنوات ضمّوا تعليم البنات تحت وزارة واحدة هي وزارة التربية والتعليم.

يمثّل نشاط السيّدة إلهام في سوق البورصة السعوديّة حالة أوجدتها ظاهرة ارتفاع سوق الأسهم السعوديّة والثقة بالاقتصاد السعودي، فأقبلت شريحة من السيّدات العاملات في قطاع التعليم على التداول في سوق الأسهم مع الخبرة الضئيلة لديهن في هذا المجال. وقد جازف عدد غير قليل من المدرّسات في التداول المالي في سوق الأسهم السعودي الذي تعرّض للأزمات على ثلاث مراحل بين سنة ٢٠٠٣ و٢٠٠٦. وهنا نتساءل ما الذي دفع هذه الشريحة من السيّدات الى استثمار أموالهن التي جاءت بعرق الجبين كما نقول في العاميّة. فكان لي لقاءات مثمرة، على أكثر من صعيد مع السيدة إلهام ميقاتي، بين بيروت والرياض. وأود لفت النظر الى جرأة السيّدة إلهام في خوضها غمار الاستثمار المالي بالتداول في سوق البورصة، لكن ما يميّزها عن الكثير من السيّدات اللواتي جئن من القطاع التعليمي للاستثمار في سوق الأسهم، أنها تتداول بمعرفة ورويّة.[٢٠]

(٢٠) انظر الى المخاطر التي وقعت بها المرأة السعوديّة، خاصّة شريحة المدرّسات في المملكة العربيّة السعوديّة، حين استثمرت عن غير دراية وخبرة في سوق الأسهم والبورصة، في حلقة على العربية قدّمتها سمار جابر بتاريخ ٢٨-٦-٢٠٠٥.

٢. تقديمهن لإدارة أعمالهن

* السيّدة خلود الدخيّل «**المستشارة الماليّة للشركات**» نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة الدخيّل الماليّة «مجموعة المركز الاستشاري»، وهي شركة مساهمة عائلية مكونة من خمسة ملاك مؤسسسين وتدار من قبل المجلس التنفيذي.

ومجموعة الدخيّل الماليّة، هي شركة استثماريّة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لمزاولة جميع أعمال الأوراق المالية وهي:

الترتيب، والمشورة، والوساطة وإدارة الأصول وخدمات الحفظ والتعهد بالتغطية.

الترتيب والمشورة لهما علاقة بترتيب أسهم الشركات والمشورة بالنصح في الأوراق المالية. الوساطة هي بيع وشراء الأسهم. وهيئة سوق المال تراقب سوق المال الإلكتروني. فمجموعة الدخيّل المالية توفر خدمة بيع وشراء الأسهم للمستثمرين حيث تم ربط المجموعة كعضو بسوق الأسهم السعودي.

والسيّدة خلود متمرّسة في ادارة الحسابات المصرفية للشركات بما في ذلك اقراض الشركات واعادة هيكلية القروض المتعثرة. وعملاء المجموعة أكثرهم من الشركات العائليّة ويمثلون ٥٢٪ من قائمة أكبر الشركات السعودية كما صنفت لعام ٢٠٠٨، ويعاني الكثير من هذه الشركات قلة توفر الخبرات الادارية والمالية. وكما تؤكّد السيّدة خلود، فـ«كثير من الملاّكين يعتقدون بأن مهنة الإدارة شيء موروث ولكنه باعتقادي شيء مكتسب بالعمل والخبرة».

تعرّف السيّدة خلود الشخصيّة القياديّة، خاصة من موقعها في مجلس الإدارة وكنائب الرئيس التنفيذي، بأنها «القدرة على اتّخاذ القرار، الشخصيّة القويّة، الوضوح في التفكير، الصلابة في اتّخاذ القرار، والقدرة على الرؤية الطويلة الأمد. وهناك أمور كثيرة وميزات لا علاقة لها بالعمل مهمّة جداً للإدارة وهي السياسات التي يجب أن تدرس وتطبّق.»

تشارك السيّدة خلود دوماً، الى جانب عملها في المركز الاستشاري، في محاضرات مجّانيّة لتعليم الإدارة الماليّة للسيّدات. تتراوح مواضيعها بين كيف تديرين أموالك؟ ما معنى القطاع المالي؟ الى غير ذلك من المواضيع. على سبيل المثال أعطت محاضرة مؤخّراً في جامعة سلطان الأهليّة عن «المحاسبة الإداريّة»

لطالبات الماجيستير، ومحاضرة أخرى لطلبة كليّة دار العلوم عن «كيفيّة ادارة الأموال للتحكّم بالحياة.» وتعطي محاضرات في المدارس لطالبات الثانويّة وللمعاهد. وتساعد دائماً من يحتاج لاستشارة او مساعدة في التعليم او الدراسة خارج المملكة. تقول:

«لم أردّ أحداً ولن أردّ أحداً يوماً ما يريد استشارة فعطائي ووقتي ومعلوماتي للنساء السعوديّات خاصّة بغرض توعيتهن سيظلّ عطاءً مجّاناً للأبد. فعندما تصبح المرأة السعوديّة قادرة على فهم كيفيّة إدارة أموالها عندها أستطيع ان أتعاقد بالعمل كمستشارة ماليّة كما نفعل للشركات. فلقد عهدت نفسي بأن أعطي من علمي كل ما أستطيع لأنفع غيري لأن شيئاً داخليّاً، كما أراه عند الكثير، يعيش للعطاء».

*** «مديرة بنك سامبا فرع السيّدات»**

قبل التعرّف على عمل السيّدة أمل الدويش، مديرة فرع بنك سامبا للسيّدات، سأقدم لمحة مختصرة عن فرع بنك السيّدات. فقد تأسست بنوك السيّدات منذ ١٩٨٠، حين افتتحت أربعة بنوك، بنك القاهرة والراجحي والأهلي والبريطاني فروعاً للسيّدات. وهذا الاتّجاه نحو تخصيص مجال للمرأة لتصريف أعمالها في جوّ مريح لها، يخلق عالماً عمليّاً للمرأة، ومجالات كانت في السابق حكراً على الرجال. لكن حقيقة ان هذا الاتّجاه في خلق مساحة عملية ومريحة للمرأة السعودية في الثمانينات من القرن المنصرم تعود الى أمرين: الثروة الطائلة المجمّدة بأيدي النساء والمعطّلة عن الاستثمار، وثانياً، ان المرأة السعوديّة محافظة إجتماعيّاً، بسبب العرف الذي يقتضي عدم الاختلاط بين الجنسين، فترتاح أكثر مع السيّدة من الرجل في فتح الحسابات اوتيسير أعمالها الماليّة الأخرى.

يقدم الفرع الذي تديره السيّدة أمل خدمات كفتح حسابات، بطاقات «آي تي أم» الصرّاف، بطاقات الائتمان، القروض، الضمانات البنكيّة، الشيكات المصدّقة، الشيكّات الشخصيّة والسياحيّة، النقد، الحوالات المحليّة والدوليّة، خدمات الاستثمار، الصناديق، والتداول في الأسهم المحليّة والعربيّة والدوليّة. والهدف الذي تسعى اليه، السيّدة امل كمديرة فرع، هو تحقيق أكبر عدد ممكن من العميلات ورفع قيمة حساباتهن.

استطاعت السيّدة أمل ان تبني قاعدة جيّدة من العميلات، وكسبت مهارات،

ونجحت في التواصل مع العميلات المتنوّعات. من العميلة الفقيرة الى الغنيّة، ومن العميلة الجاهلة الى العميلة المتعلّمة. فشريحة العميلات متنوّعات من ربّات البيوت الى سيّدات الأعمال، من المدرّسات الى الأكاديميّات، من صاحبات السموّ من العائلة المالكة، الى الطبقة المخمليّة والموظّفات ذات الدخل المحدود. وتقوم السيّدات، بشكل عام بفتح حسابين، حساب يعرف به الزوج وحساب يبقى سريّاً.

ويقدّم البنك خدمات خاصّة للعميلات المقتدرات ماليّاً، واللاتي ينقسمن بين العميلة الماسيّة، ايّ متوسّط الحساب لا يقلّ عن ٥٠٠٠٠٠ ريال، والعميلة الذهبيّة ايّ متوسّط الحساب لا يقلّ عن ١٠٠٠٠٠، فهؤلاء العميلات لهن غرفهن المخصصّة لأن ربحيّة حساباتهن أعلى، ومن واجب البنك تأمين «الفخامة والأولوية في الخدمة والخصوصيّة التامة». ويتراوح استثمار هؤلاء العميلات بين الاقتصار على الحساب الجاري فقط، والودائع لتأخذ أحسن سعر فائدة، او شراء صناديق الاستثمار منخفضة المخاطر، والقليل منهن اللواتي يندفعن الى الصناديق العالية المخاطر. والصناديق هي مفتوحة ولكل صندوق نشاطه.

الفرق بين بنك النساء وبين البنك الذي يعمل به الجنسان، حيث ليس ممنوعاً ان تدير أعمالها السيدات في فروع الرجال، ان العمل في فروع السيّدات يقتصر على تيسير الخدمات المصرفيّة، وفي البنك الرئيسي، حيث توجد الإدارة الرئيسيّة والرئيس التنفيذي ومدراء المنطقة، تتّخذ القرارت.

عندما سألت السيّدة أمل عن صفات القيادة والإدارة أجابت:

«ان صفات القيادة ليست مكتسبة بينما الإدارة الناجحة مكتسبة. وتقع على المديرة مسؤولية التطوير والتغيير، وان يكون لها سمعة طيّبة بين الزميلات والمديرات بحيث أتبنّى خطّة وأطبّقها، أكتشف المواهب عند زميلاتي، وأعطي الموظّفات الجدد واللواتي لديهن القدرة، الفرصة على التطوّر».

بالإضافة الى العمل الإداري الذي تقوم به، تشارك السيّدة أمل في الجمعيّات الخيريّة، وتستضيف في موسم الصيف موظّفات للتدريب على العمل والخدمة المصرفيّة. وهي مؤمنة بفكرة بنك فرع السيّدات، وبقدرة المرأة على التوسيع والتطوير، واختيار الموظّفات الكفوءات. وتؤكّد انها تحب لغة الأرقام والتعاون مع الناس، وتستمتع بالجلوس مع السيّدات والتعرّف على اهتماماتهن، وتنصح العاملات في المجال المصرفي ان يمتلكن مقدرة عالية على التواصل مع الناس.

*** «المستشارة المالية للحسابات الخاصّة»**

من ضمن مهام السيّدة ريم القوتلي التي قامت بها كمديرة الحسابات الخاصّة للسيّدات في مجموعة سامبا المالية، وقبل ان تنتقل الى العمل كمستشارة ماليّة واستثماريّة للحسابات الخاصّة (الرجال والسيّدات) في مجموعة مورغان ستاينلي الاستثماريّة، هو إشرافها على تدريب مديرات تلك الأقسام على المنتجات الاستثماريّة والبنكيّة والتسويقيّة، ولغة الخطاب، والتعامل المهني اللائق، والسريّة المصرفيّة التامّة للشريحة المتألّقة من العميلات الأفضليّات.

وبالإضافة الى هذه المهام دعت السيّدة ريم الكثير من الناشطات في الجمعيّات الخيريّة لتحفّزهن على التواصل بين المؤسسة الماليّة ومجتمع السيّدات السعودي. وقامت بالعديد من المحاضرات الاقتصاديّة والماليّة والتسويقيّة، واستضافت عدداً من المحاضرات السعوديّات والأجنبيّات للحوار الواعي الثقافي والاقتصادي.

من أهم الدورات التدريبيّة التي قامت بها هي تدريب المديرات على اتقان جودة لغة الخطاب والتأمل المهني وخاصّة السريّة المصرفيّة التامّة. وانه برغم خجل المرأة السعوديّة في التخاطب مع الرجل لنقاشه في مسائلها الماليّة الخاصّة الا انّها ما زالت تلجأ الى بنوك الرجال لخدماتها المصرفيّة خوفاً من عدم حفظ الموظّفات النساء على سريّتهن المصرفيّة.

لذلك شكّل عملها على تدريب الموظّفات، لتأمين المرأة بكل إتقان مهني في فروع السيّدات، تحديّاً لها.

ومع التطوّر الاقتصادي والطفرة الماليّة التي شهدتهما المملكة في الأعوام السابقة، فإن مستقبل فروع السيّدات البنكيّة وأقسامها الاستشاريّة، أصبح باهراً، كما تؤكّد السيّدة ريم. وأضافت ان المرأة السعوديّة أصبحت مساهمة في النشاط الاقتصادي والمجتمعي، وفقاً لتغيير الظروف البيئيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة منها:

أولاً، حماسها وتمسّكها بالعلم وتفوّقها، فقد حصلت المرأة السعوديّة على نسبة عاليّة من التعليم الجامعي (٥٧٪) من الإجمالي. وهذا ما يعتبر أقوى سلاح لها لخوض معركة التحدّي مع البيئة المحافظة، وإثبات نفسها لمشاركة الرجل المسؤوليّة العائليّة الاقتصاديّة بسبب غلاء المعيشة، وتخفيف البطالة عند المرأة.

ثانياً، خروج المرأة الى العمل، بتشجيع من الحكومة التي أعطت تراخيص لفتح

مشاريع تستفيد منها المرأة في شتّى المجالات، وإصرارها على موضوع السعودة في جميع قطاعات العمل الخاصّ ليصبح توظيف إمرأتين سعوديّات لنسبة رجل واحد سعودي.

لقد كانت تجربة السيّدة ريم العمليّة التي اكتسبتها بعد عودتها الى المملكة مليئة بالمفاجآت الإيجابيّة والتحدّيات. قالت:

«كنت فخورة بأن تعكس تجربتي، مما اكتسبته بالخارج، لتفيد بنات بلدي بالتطوّر الفكري والمهني. وطبعاً في البداية واجهت من قبل الموظّفات تمنّعاً ليتقبّلنني كمديرة لهن بدلاً من الرجال. وأشعر بالفخر بنتائج جهودي التي حصلت عليها بنجاح إدارتي، برغم من الممانعة والمنافسة التي واجهتها من قبل زملائي الرجال والنساء. وذلك النجاح لم يحصل دون العزم الأساسي من قبل عائلتي، وأيضاً من إدارتي التي أعطتني كامل الثقة والدعم المعنوي. اما بالنسبة الى المردود المالي فقد كان من الممكن ان يكون أفضل مما هو عليه. ولكن المجتمع العملي والإداري دوما يفرّق ويميّز عنصريّاً بين الرجل والمرأة، فالرواتب والمكافآت تعطى الى الموظّفين الرجال بفارق ملحوظ عن الموظّفات النساء مع العلم بأن الموظّفة تتعب وتشقى وتنتج أكثر بكثير من الموظّف الرجل».

أضافت ان الصعوبات التي تواجهها الموظّفة السعوديّة كامرأة عاملة في المجتمع كثيرة، وأهمّها هي تلك التي تأتي من زوجها أو وليّ أمرها. فالمرأة السعوديّة لا يسمح لها بالعمل دون خطاب موافقة من وليّ أمرها، وكثيراً ما يسبب هذا الأمر مشاكل عند المرأة، وخاصّة بعد ان تحصل على هذه الموافقة من ولي أمرها ان كان زوجها اووالدها. فحين يقع ايّ خلاف بينهما لسبب ما ينعكس هذا على استمراريّتها في العمل. فيمكن ان نقول ان المرأة السعوديّة ما زالت تعيش تحت قيود المجتمع، وما زالت تعيش تحت ظلّ وليّ أمرها. وبرغم هذه الصعوبات يَفتح العمل مجالاً لها لإثبات شخصيّتها، وتحرّرها فكريّا ولاستقلاليّتها الماديّة.

«المستثمرة في سوق البورصة عن طريق التداول بالأسهم طويلة المدى»

بدأت السيّدة إلهام ميقاتي الحسيني التداول بالأسهم منذ خمس سنوات، بدأت بأسهم قليلة وبالتدريج بدأت تتوسع.

تقدّم السيّدة إلهام متابعتها للسوق من الفضائيّة «العربيّة» كل يوم ما عدا الخميس والجمعة. تقول: «أفتح الفضائيّة في الصباح، أستمع آخر أخبار سوق الأسهم في الخليج والسعودية، ويبدأ التداول بالأسهم السعودية الساعة ١١، ويستمرّ البرنامج حتى موعد إغلاق الإسهم مع تعليق من مستشارين/ت يقدمهن سيدات البرنامج، ولدى سيّدات البرنامج مهارة، وهن متخصّصات بعرض التحليل مع المستشارين.»

السيّدة إلهام ليست من الناس الرابحين في سوق الأسهم، بالسابق ربحت، لكن ليس بتعادل «إيفين» بعد كما تخبر. أما الأسهم التي تداولت بها فقد عرضتها كالتالي: الراجحي، سابك، بنك البلاد، البنك العربي الوطني، الكهرباء السعودية، إعمار المدينة الإقتصادية (منذ سنتين). وركّزت على المدينة الأخيرة، وأهمية مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز بإنشاء هذه المدينة، للستات والرجال، وذلك لأن أسْهُم هذه المدينة الإقتصادية في جدة «فعلاً واعدة» وتحتوي على مدينة إسكان الموظّفين مع مدارسهم ومرافقهم.

تتابع السيّدة إلهام أحوال سوق الأسهم المالي السعودي أيضاً من جريدة الشرق الأوسط، ونصحت بقراءة جزء الاقتصاد، الذي يحتوي جدول أسعار سوق الأسهم السعوديّة اليومي. وفي السابق كانت تلاحق بنفسها السوق، بينما الآن تعطي توكيلها لستّ بينها وبينها. وأعطت رأياً في الوكيل الذي لا بدّ منه: «لما توفى والدي أمي وأخواتي وكّلوني للشيخ روح لأن والدي كان عندو أملاك، ووزعها على أخواتي وأمي. لكل حصر إرث بدي وكيل.»

تملك السيّدة إلهام الحاسوب (كومبيوتر) لكنها لا تتابع السوق من حاسوبها الخاص، فـ«اللاب توب» «بيبلو» بالبيت، بل تتابع من الفضائيّات، وتقرأ الجرائد، وتركّز أكثر على المستشارين الماليين والتحليلات.

ولدى السيّدة إلهام دراية وحكمة في التدوال بحيث تعتبر النسبة المعينة التي وضعتها التداول حسب السيولة:

«بحيث آخذ ثلاثين بالمئة، وأوزّعها على عدّة أسهم، وأختار أسهم طويلة المدى. ما بحبّ ضارب بأسهم الهشاش شركاتهم لا تعطي أرباحاً. أعطيك مثلاً «شركة ...» الزراعيّة، شركة كبيرة، خَسِرتْ فيها كثير على أساس «هشاش»، لكن هبطت دفعة واحدة لأنها شركة كبيرة، والمساهم بيعرف، وبيوقع بالغلط ليجني أموالا بسرعة».

تساءلت كثيراً عن المخرج الديني وشرعية المضاربة بسوق البورصة من المنطلق الإسلامي، فقدّمت تفسيراً مفاده «ان الشيوخ أفتوا في المضاربة بالمال على أساس انها مثل التجارة، لأن البنوك بدها تشتري وتبيع.»

بالرغم من تحوّل العمل نحو «شركات تداول الأسهم» الا ان السيّدة إلهام لا تزال تشتري السهم بواسطة «البنك»، خاصة بعد ان فتحوا فرع بنك السيدات، وسهّلوا أمر تداول السيّدات، وخصّصوا موظفة وظيفتها بيع وشراء الأسهم للسيّدات. أخبرت عن خسارات هائلة للناس في التداول مما دفع بعض السيّدات الى بيع بيوتها وذهبها وبعضهن دخلن السجن. ومن ثلاث سنوات حدث هبوط كبير بالأسهم.

ولقد خسرت السيّدة إلهام في السوق بتاريخ ٦-٢٠٠٧، لكن إجمال التكلفة لا يزال ثابتاً. أما مجالات الاستثمار المالي بالنسبة للنساء والرجال، فترى ان مشاريع الاستثمار بالنسبة للرجال أكثرها في البناء.. وبالنسبة للسيّدات أكثرها يتعلّق بشراء عقارات، او بتأسيس شركات خدمات تخصّ المرأة مثل خياطة ومشاغل وحلاقة، ومكاتب تجارية واستثمار. وتضيف بان المرأة السعوديّة تعمل في الشركات الخاصة والوظائف العاليّة، لكن بأماكن مخصصة لهنّ ومنعزلة عن الرجال. وعدم الاختلاط في الماضي كان أقلّ منه في الحاضر، ثم ظهر التشدد في التقاليد والعادات والأعراف، هذا الى جانب التمسّك بالدين الذي زاد بعد حرب الخليج الأولى، والخوف من العولمة.

قد نتساءل لماذا هذا الاهتمام بالاستثمار بسوق الأسهم، والسيّدة إلهام في سنّ التقاعد اي هذا السنّ الذي قد يشكّل أحياناً كابحاً طبيعيّاً للإنسان ضدّ المجازفة والمغامرة. فأجابت:

«اهتمامي ينمّي فكري، ويشكّل لي نوعاً من التحدّي، اشتغل بطريقة لا تؤثّر على حياتي، ولا أتنازل عن شيء لأجل بيع وشراء أسهم. كل كم يوم يرسلون لي جردة حساب. بالصيف موجودة في عمان كل ثلثاء اتّصل بالبنك فيرسلون لي ملخّصا.»

تنصح السيّدة إلهام المرأة بدخول هذا التحدّي «لأن السيّدات بفكرو، مع احترامي بالرجال، بفكروا أكثر من الرجال بقرارات رويّة. لكن أنصحهن يشتروا أسهم طويلة المدى وشركات اقتصادها ثابت وجيّدة ومتطوّرة دائماً.»

IV. سيّدات الأعمال السعوديّات في قطاعي التجارة والصناعة[٢١]

١. الخلفيّة العائليّة والعلميّة والمهنيّة:

* صاحبة محل «ركن الشوكولاته»

نشأت السيّدة سلوى رضوان، صاحبة محل «ركن الشوكولاته» (جدّة)، في المدينة المنوّرة في بيت، الأم لا تقرأ ولاتكتب، لكن لدى الأم حماسة شديدة لتعليم ابنتها. تزوّجت في سن الخامسة عشرة، ثم انتقلت مع زوجها من المدينة الى لوس أنجلس في الولايات المتّحدة، حيث أنهت الدراسة الثانويّة (الهاي سكول). بعد عودة العائلة الى المملكة، وبتشجيع من زوجها، تابعت تعليمها الجامعي، فحازت على ليسانس علم الاجتماع في جامعة الملك عبد العزيز. السيّدة سلوى، وهي في العقد الخامس من العمر، أم لولدين وثلاث بنات، وجدّة لستة أولاد.

بدأت السيّدة سلوى حياتها العمليّة منذ عشرين سنة بافتتاح «صالون فرح» (كوافير)، دخلته كشريك ثمّ كمالك، وقامت على تطوير العمل به، وتدريب الموظّفات على الخدمة بمهنيّة عاليّة. تركت الشراكة وإدارة الصالون الذي يصنّف تحت باب «المشاغل» في وزارة العمل، والى الآن المحل موجود. ثم بادرت السيّدة سلوى كشريك مع فردين من أفراد العائلة (الابن وزوجة الأخ)، بافتتاح محل لبيع الشوكولاته، ومن ثّم سحب الشريكان شراكتهما، وأصبحت السيّدة سلوى وحدها مالكة ومديرة للمحل. عمر محل «ركن الشوكولاته» خمس عشرة سنة، وأصبح للمحل اسم تتنافس محلات الشوكولاته معه على جودة ونوعية الشوكولاته. منذ خمس سنوات أسست السيّدة سلوى معملا لصناعة الشوكولاته محليّاً بدل استيراد الشوكولاته من الخارج. وقامت باستيراد الآلات لتأثيث المعمل من بلجيكا، وتابعت كيفيّة صناعة الشوكولاته في بيروت التي تعتبرها مدرستها الأولى في الشوكولاته.

السيّدة سلوى ناشطة في جمعيّة «صديقات الخير» وفي جمعية «حدائق» التي تقوم ببناء حدائق للأطفال وللعوائل.

---

(٢١) انظر تقرير البنك الدولي لبيئة النساء سيدات الأعمال في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما يعطي خلفيّة جيّدة للمبادرات السيدات السعوديات ومشاريعهن في:
Nadereh Chamlou, ''The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa,'' (The World Bank Washington D.C.)

*** صاحبة محلات «لمسة» وهي «مؤسسة تجاريّة متخصّصة بالألبسة والأزياء السعوديّة والعربيّة»**

تعدّ سيدة الأعمال سعاد الدبّاغ رائدة في تصميم الأزياء السعودية والعربيّة المستلهمة من التراث. وأصبحت أهم منتج للأزياء التراثيّة القديمة في المملكة، وعُرف إنتاجها في المملكة وخارجها، والسبب يعود الى يقينها بأهميّة ان يكون لكلّ مجتمع هويّته الخاصّة في ملبسه، ومن منطلق ان (الزيّ) في الأساس جزء من التكوين الثقافي والاجتماعي لأيّ مجتمع. السيّدة سعاد اليوم صاحبة ستة فروع لمحلات لمسة التجاريّة التي تبيع الهدايا وجزء منها الملابس التراثيّة. والمحلاّت موزّعة بين الرياض وجدة ومكة والمدينة والخبر ودبي.

السيّدة سعاد (في الخمسينات من العمر) من مواليد الطائف، درست في المدارس الحكوميّة، مدرستها الأولى «معهد الكريمات»، ومدرستها الثانية «دار الجنان» في جدّة. ثم تابعت دراستها الجامعيّة في جامعة الملك عبد العزيز، قسم التاريخ (١٩٧٥).

نشأت السيّدة سعاد في عائلة علم وثقافة، فأبوها عيسى الدبّاغ كان معلّم الملك وأولاده، علّم اللغة العربيّة لأولاد الملك عبد العزيز. وعمّها طاهر الدبّاغ من المؤسسين لنظام التعليم في المملكة، وهو الذي بدأ بإرسال بعثات الطلبة للدراسة خارج المملكة، وأول من شغّل المرأة في مجال التدريس. وكان «سيدها» (جدّها) رجل دين يرسل الناس بناتهم ليعلّمهن في البيت.

بدأت السيّدة سعاد الشروع بتجارتها عام ١٩٨٣، عندما فكّرت بافتتاح «مؤسسة لمسة للتجارة» بدعم كافٍ من زوجها. فقد اختارت بدل هدية العروس الذهبيّة ان تأخذ فلوساً للاستثمار بمشروع تجاري. فقدت السيّدة سعاد الدبّاغ زوجها في سنّ مبكّرة وهي أم لأربعة صبيان.

V. لإدارة تجارتهن وصناعتهن تقديم

*** صناعة «الشوكولاته»**

بدأت السيّدة سلوى بإنشاء محل الشوكولاته منذ خمسة عشر عاماً برأسمال عائلي، وأسمت المحل «ركن الشوكولاته». ثم فتحت معملاً للشوكولاته في المملكة منذ خمس سنوات، بعد ان شعرت بصعوبة استيراد الشوكولاته من أوروبة وشحنها

وإدخالها من الجمارك، والشوكولاته بضاعة حساسة وتخرب بسرعة. فدرست الموضوع، ومدينة بيروت ساعدتها كثيراً، اذ قدّم لها صناعيّوها خير المساعدة، وتعتبر بيروت المثال لها في هذه الصناعة. وقررت شراء الماكنات من بلجيكا، ومادة الكاكاو الخام متوفرة أصلاً في المملكة اذ يستوردها التجّار المحلّيون من سويسرا وبلجيكا. وبدأت بتصنيع الشوكولاته في المملكة. وهذه الصناعة أعطتها فرصة تطوير الشوكولاته، وجعلها مميّزة مقارنة بنفس الشوكولاته التي تعرض في محلات مماثلة في السوق. أما بالنسبة الى تمويل رأسمال المعمل فكما استثمرت في فتح المحل من مالها العائلي، فقد استثمرت بفتح معملها من مالها الخاص. وتشير الى مشكلة لدى السيّدات عموماً وهي انهن لا زلن غير خبيرات في الاستثمار من البنوك عن طريق القروض.

حجم المعمل، وهو يقع في منطقة الروضة بجدّة، ليس بكبير، ومحصور بالتجزئة ، وينتج ١٤ طناً من الشوكولاته في السنة. لدى السيّدة سلوى رضوان، وهي المالكة والمديرة للمعمل والمحل، عشرون موظّفاً بين المحلّ والمعمل، أربع عشرة منهم نساء. وقد أثنت على عمل المرأة في هذه الصناعة لأنها بتعبيرها «أشطر من الرجل في لفّ الشوكولاته». وهي ملتزمة بـ«التوطين» (السعودة)، ايّ بتشغيل المرأة السعوديّة التي تعاني من البطالة، والسيّدة سلوى ناشطة بلجنة التوطين التابعة للغرفة التجارية والصناعية بجدّة.

تصف السيّدة سلوى الشوكولاته التي تبيعها بـ«انها طازجة وطيّبة لأنها مصنوعة في الوطن.» و«الصناعة» حلوة برأي السيّدة سلوى «لأنك تكيّف المادّة على كيفك». والعمل الناجح يلزمه جهد وموهبة وحماس. وعملها ناجح لكن التحديّات كثيرة منها التكاليف العاليّة التي تأكل المكسب. وقد ارتفعت أسعار العقارات فحين استأجرت محلّها منذ خمسة عشرعاماً كانت كلفته ٣٥٠٠٠ ألف ر.س. والآن تبلغ كلفته ١٦٠٠٠٠ ر.س. فالتكاليف والعمالة والبضاعة تأكل المكسب. ومع هذا فالشوكولاته بضاعة مربحة، وتستهلكها بنسبة ٨٠٪ السيّدات للأفراح والولادات والعيادات.

ترى السيّدة سلوى ان «أهم شيء في الشوكولاته، هي الحشوة والنوعيّة. فالمجتمع السعودي يحبّ البسكوت والمكسّرات لا الكراميل في حشوة الشوكولاته.» وطبعاً هذا بسبب مزاج الناس الذي له علاقة بالمناخ والحرّ.

تشدّد السيّدة سلوى على أهميّة العمل الحرّ للمرأة، فهو يزيدها ثقة، وتفرح المرأة بعملها ونجاحه:

«نحن الستات عندنا روح الطموح، بدأت أطوّر نفسي للدولة المتطوّرة. مثلاً أتعلّم من الدول الأوروبيّة ومن بيروت التي اعترف انها مدرستي الكبرى في الشوكولاته. وان «غلت» أسعارالشوكولاته والتنافس عالي جداً، والأرباح صعبة، إنما يعوض عليّ الربح من أغلفة العلب وليس من الشوكولاته.»

تستثمر السيّدة سلوى في صناعة وبيع الشوكولاته، وكل ذلك في الظروف الصعبة التي تواجهها المرأة صاحبة الأعمال:

«ممنوع السفر، شعور بعدم الحريّة، فلأسافر آخذ الإذن من ابني الذي ربّيته. على المجتمع ان يغيّر نظرته الى دخول المرأة العمل، لازم ينظر لها باحترام عائليّا واجتماعيّاً لتشارك بتطوّره. وعلى فئة من السيّدات اللاتي أعطتهن الحكومة الدعم لتطوير قوانين العمل، ان يتابعن في الواقع، وان يسألن «المرأة التي في السوق.»

هذه الإشارة من السيّدة سلوى الى «المرأة التي في السوق» ايّ التي تعرف بالسوق والتجارة، تعطينا أفضل فكرة عن لغة التجارة العريقة في الجزيرة العربيّة،[٢٢] ومشاركة المرأة فيها الى اليوم. وقد سبق وذكرنا مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات الأعمال التابع للغرفة التجارية الصناعيّة في جدّة. وكيف استحضر هذا المركز شخصيّة خديجة زوجة الرسول (صلّى)، لشهرتها كتاجرة، وذلك للتأكيد على رسوخ حقوق المرأة سيّدة الأعمال والتاجرة.

تضيف: «لا تزال تحتاج المرأة الى إذن زوجها لتعمل، والى وكيل لتؤسس شركتها، والى معقّب لتنهي معاملاتها في الدوائر الوزاريّة. ولا تزال المسمّيات بلا أسماء! فتدرج معظم أعمال السيّدات تحت باب «المشاغل» (خياطة) حتى لا تسمّى الأسماء بمسمياتها، وهذا نوع من الإنكار.»

لكن بالنسبة الى العوائق والتحديّات في التجارة والصناعة فهي متساويّة بالنسبة الى الرجل والمرأة. ايّ مشاكل الشحن والتخليص من الجمارك وروتين

(٢٢) تجد أفضل مثل على عراقة التجارة في بيئة الجزيرة العربية في المصطلحات التجاريّة الغنيّة من بيع وشراء والتي تستخدم بكثرة في الخطاب القرآني.

متابعة المعقّب لإنهاء المعاملات هذه ليست متحيّزة لنوع إجتماعي (الجندر) دون آخر.(٢٣)

سلوى ناشطة في العمل البيئي مع «جمعية تطوير الحدائق» وتداولت بالأسهم وخسرت، وتنصح بتداول الأسهم الطويلة المدى، لا المضاربة مع عدم الخبرة التي لا تجلب الا الوبال. وبدأت تستثمر بالعقارات. وأهم ما قالته بالنسبة الى نهضة المرأة السعوديّة، «تقام مشاريع كثيرة تخصّ النساء لكن لا تشارك المرأة في وضع السياسات العامة لهذه المشاريع للأسف.»

* «صناعة الأزياء التقليديّة السعوديّة والعربيّة»

بدأت السيّدة سعاد الدبّاغ تجربتها في التجارة، منذ خمس وعشرين سنة (١٩٨٣)، في فتح محل للهدايا والمشغولات الفضيّة والى جانبها الملابس التراثيّة. وكانت رغبتها الحقيقيّة هي في التراث. فأقامت بحثاً كاملاً عن تراث الأزياء التقليديّة للثوب العربي، بما في ذلك طريقة ارتداء وتزيين النساء لثيابهن، وللحلي البدويّة، واختلافها من منطقة لمنطقة.

بدأت مشروعها برأسمال ١٥٠٠٠٠ ألف ريال سعودي وهو هدية الزواج التي فضّلت ان توظّفها في العمل التجاري فاستأجرت المحل. والمحل لم يكن فقط للملابس التراثية، وإنما كان للهدايا والمشغولات الفضيّة، والى جانبها الملابس التراثيّة. وكانت الملابس التراثيّة تخسر معها لعدّة سنوات طويلة، فالملابس التراثيّة تكلّف كثيراً، ومعظم النساء كن يتعاملن معها على انها ملابس مناسباتيّة، تستخدم بمناسبات معيّنة ثم تفقد قيمتها؛ وكانت بعضهن تطلب منها تأجيرها ليوم واحد مثلاً، من منطلق التوفير ومن انها لا تريد ان تدفع مبلغاً في فستان لن ترتديه سوى مرّة واحدة.

اليوم عند السيّدة سعاد ثلاثة فروع في الرياض (الفيصليّة والعقاريّة والمتحف الوطني) وفرعان في جدة (حراء وجرير) وفرع واحد في كل من مكة والمدينة والخبر ودبي. وأسست معملاً لصناعة الأثواب النسائيّة التقليديّة والحديثة. لديها في المعمل ثلاثة مدراء منهم محاسب، ومشرف على العمالة التي تبلغ فوق الستيّن

(٢٣) «التحيّز الجندري» هنا يقصد به التحيّز لمصلحة الرجل دون مصلحة المرأة لأسباب عنصريّة تتعلّق بكراهية رؤية المرأة كمشاركة في العمل وصنع القرارات .

موظّفاً كلّهم رجال (منهم فوق العشرين خيّاطاً)، وذلك لأن الاختلاط ممنوع، وتأسيس قسم خاص للرجال وقسم خاص للنساء مكلفٌ جداً.

ورأسمال المعمل كالمحلاّت أيضاً استثمر من الأموال العائليّة، فالقروض من البنوك، كما تشير، غير متوفّرة للسيّدات الا بوكيل. وكان عندها تحدّيات كبيرة للعمل خاصة بعد وفاة زوجها وهي أم لأربعة صبيان. تقول:

«كانت التحديّات بالنسبة لي كبيرة، لا أقدر إفتح سجل تجاري بدون زوجي، ايّ الوكيل الشرعي الذي يمثّلني وأنا أرملة. كل خطوة لازم الوكيل الشرعي، لأفتح حساب لازم الوكيل الشرعي، إمرأة بدون رجل لا تعني شيئاً. الى ايّ مدى عندك قدرة تستحملي. وعندي أولادي ومسؤوليّة اتّجاه بلدي. سويّت اسم. لما مات زوجي كان عندي محل واحد، اليوم عندي عشر محلاّت. كنت محتاجة لأن أشتغل لأربي الأولاد. استمريّت وتوسّعنا. أمنيتي حققتها: الثوب العربي نشرته وربّيت الأولاد».

التحديّات بالنسبة لمؤسّستها التجاريّة كثيرة منها قضية العمالة المحليّة غير المدرّبة التدريب الكافي، وأصلاً لا يوجد في المملكة معاهد لتعليم التصميم، وتدريب الخيّاطين على مستوى عال، وعلى مستوى الاتّجاه العالمي، لذلك تقوم بسدّ هذا الفراغ بتدريب الموظّفين على الخياطة والتطريز في معملها. تستخدم السيّدة سعاد المنسوجات والأقمشة المتوفرة في السوق من التجّار الكبار، وهي تميل للمنتوجات القطنيّة والحريريّة، خاصة المصريّة والهنديّة.

الإنتاج السنوي بالنسبة للمحلات موسمي، وحسب طلب السوق، فلا تنتج مثل المعامل الكبيرة. فإذا كان السوق طالعاً تنتج مئة قطعة في الشهر، وإذا كان نازلاً السوق بالطبع تنخفض كميّة الطلبيّة. وبالتأكيد المعمل هو الذي يغذّي المحلات بالأزياء النسائيّة التقليديّة والحديثة، وأحياناً تصنع «الدغلة» وهي من ملابس الرجال التي يلبسونها في رقصة «العرضة». وأكثر الزبونات السيّدات وبعض الرجال الذين يبتاعون لنسائهن. وكل الفروع تشتغل لكن بمواسم مختلفة مثلاً مكّة والمدينة تنشط أيام الحجّ، واوّل رمضان ينشط سوق الرياض، والمنطقة الشرقيّة ممتازة لأنها قريبة من الكويت والبحرين.

قدّمت السيّدة سعاد عروضاً عامة قبل ان يبدأ احتفال الجنادرية السنوي الذي أسسه الملك عبد الله بن عبد العزيز، والذي تقدم به عروضاً متنوّعة. «ساوت» عرضاً حضرته مئتا سيّدة سنة ١٩٨٧. و«ساوت» عرضاً آخر في دبي منذ ١٢

سنة، وكذلك «تسوّي» عروضا سنويّاً للجاليّات الأجنبيّة الرسميّة، وهؤلاء يفرحون بالتعرّف على أثواب النساء التقليديّة وزينتها. قالت: «كنت أنسخ من القديم الى الجديد للحفاظ على التراث وخوفاً من ضياعه. حتى آخذ الثوب من البدو وألبسه في أحلى المناسبات.»

ترى السيّدة سعاد مقوّمات النجاح بالنسبة الى عمل المرأة بالتجارة في اختيار العمالة ذات المهنيّة العاليا، وفي الأفكار الجديدة، والموهبة في الاختراع، وفي وضع الأفكار الجديدة، والبعد عن التقليد.

الاستنتاج

تعطي هذه المجموعة من سيّدات الأعمال السعوديّات صورة واقعيّة عن عمل السيّدات في الشركات الاستشارية المالية والخدمات المصرفيّة، ومجالي التجارة والصناعة. ولا ندعي ان هذه الدراسة شملت كل القطاعات التي تنشط بها سيدة الأعمال السعودية (كسوق الأراضي والعقارات والذهب).

وقد وجدنا لدى هؤلاء السيّدات الكفاءة العلميّة والعمليّة العالية، فالمجموعة الأولى من المستشارة الماليّة للشركات (خلود الدخيّل) الى مديرات بنوك فروع السيّدات (أمل الدويش وريم القوتلي) والمستثمرة في سوق البورصة السعوديّة (إلهام ميقاتي الحسيني) وصاحبتَي التجارة والصناعة (سلوى رضوان وسعاد الدبّاغ) جميعهن جامعيّات، تابعن تعليمهن الجامعي وتدربهن في الجامعات داخل المملكة وخارجها. اي ان التعليم العالي هو أساسي للمهنيّة المتخصّصة، والمثاقفة ضروريّة للتواصل مع التطوّرات التقنيّة، ولاكتساب الخبرات. ولا ننسى ان هذا الجيل من السيّدات السعوديّات هو الجيل الثاني من المتعلّمات، فالفتاة السعوديّة، مقارنةً بالفتاة المِصرية، مثلاً (دخلت الفتاة المصرية المدارس الأهلية منذ أواخر القرن التاسع عشر)، تأخّرت بدخول المدارس الأهليّة حتى عام ١٩٦٠. وهي دخلت سوق العمل حديثاً، وعملها عموماً يعتبر محدوداً قياساً بغيرها من البلاد العربيّة والإسلاميّة. وكما أشارت السيّدة سلوى: «على الجميع ان يغيّر نظرته الى دخول المرأة العمل فعليه ان ينظر لها باحترام عائليّاً واجتماعيّاً لتشارك بتطوّره.» خاصة ان السيّدات من مراكزهن في موقع القرار تمرّسن على القيادة والشخصيّة القويّة والرؤية الطويلة المدى. وميّزن بين القيادة التي تعتبر موهبة والإدارة الناجحة التي

تكتسب بالمهارة والتدريب. وبل شاركن في نشاطات توعيّة للمرأة السعوديّة وكيفيّة إدارتها للمال، وهي بداية مشاركة وواعية لأهمية العمل التطوّعي والخيري.

وقد صادف ان بين هذه المجموعة سعوديّتان من أصل شامي ولبناني (السيدة ريم القوتلي والسيّدة إلهام ميقاتي الحسيني)، الأولى مستشارة مالية وإداريّة، والثانية رائدة من رائدات تعليم البنات في المملكة، ومستثمرة في السوق المالي السعودي. وهذا يعطي صورة أيضاً عن مساهمة النساء العربيّات في نهضة المرأة السعوديّة في المملكة، ويدلّ أيضاً على قبول المجتمع السعودي الوافدات من جميع البلاد العربيّة برحابة، وإعطائهن فرص العمل مع ان الاتجاه الحديث الحكومي ينحو نحو توطين القوى العاملة النسائيّة. وجميع هؤلاء السيّدات كما بدا لنا رائدات في مجال المال والأعمال، بمعنى انهن من جيل الطليعة في هذه المجالات، لكن علينا ان نميّز بين السيّدات اللواتي يقدمن الاستشارة والخدمات المالية، وهن لسن بمستثمرات، وبين المستثمرة غيرالعاملة في القطاع المالي والاقتصادي.

وكما رأينا تستثمر جميع السيّدات بالرأسمال العائلي، المالي والرمزي، فمعظمهن استثمر من مال العائلة او مال الزوج للتعليم او للشروع بإنشاء شركاتهن التجارية. ولكن وصلن بجهودهن ومثابرتهن على العمل الى موقع القرار في مجلس إدارة الشركة، وفي إدارة فروع البنوك للسيّدات، وفي التصرّف بمالهن الخاصّ للاستثمار ربحاً او خسارة. ومديرات البنوك (فرع النساء) ترقّين في وظائفهن لكفاءتهن وخبرتهن المهنيّة، وكانت قضيّة إثبات الوجود عند الجميع قضيّة مصيريّة خاصة للجيل الجديد، وللفاقدة الزوج (المطلّقة)، وللأرملة. فمن بين المجموعة هناك من لم ينجح زواجها، فكان العمل بالنسبة اليها مخرجاً سليماً لرد الاعتبار، وإعادة بناء حياة جديدة، وهناك من ترمّلت ومسؤوليّة إعالة العائلة بأكملها وقعت على رأسها.

وقد رأينا كيف طوّرت صاحبتا الأعمال بضاعتهما من الشوكلاته والأزياء، بشكل يلائم المجتمع والسوق السعودي. بل امتلكتا وعياً حقيقيّا للمشاركة بتطوّر مجتمعهن للدولة الحديثة، وللمحافظة على شخصيّة المجتمع الثقافيّة بعيداً عن صورة «مجتمع النفط».

تتميّز هذه المجموعة، الى جانب المهنيّة التي تصبو الى التطوّر باستمرار، بالوعي النِسوي، ايّ هن واعيات لحقوقهن في العمل، وحاجتهن لإزالة القوانين التي

تعيق مبادراتهن، ولتغيير النظرة الدونيّة لعمل النساء. ويجتهدن للقيام بالمسؤوليّة تّجاه جيل المستقبل من الفتيات. فقد رأينا، كيف ان النساء تعمل مع النساء، فتفضل كثير من النساء الحصول على الخدمات المصرفيّة والماليّة من البنوك فرع للسيّدات، وبل تحوز المرأة العاملة في البنوك على الاحترام والإعجاب. وهناك من تصر على توظيف النساء في محلها وصناعتها، لأنها مؤمنة بجدارتهن، وللتخفيف من بطالة المرأة العالية. لكن هناك أيضاً السيّدة التي لا تستطيع توظيف النساء في معملها لأن الاختلاط ممنوع، ولأن المرأة لا تملك الخبرة الكافية في مجالي التصميم والخياطة.

وهناك سيّدات الأعمال اللواتي ينشطن في الغرف التجاريّة والصناعيّة، في جميع أطراف المملكة، لإلغاء الضوابط القانونيّة والأنظمة الوزارية المعيقة لعمل المرأة في القطاع الخاص ولإحداث تغيير ايجابي في مؤسسات القطاع العام تجاه صاحبات الأعمال. وهن اليوم منتخبات ومعيّنات في مجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية، وهن ممثّلات في معظم اللجان التي تعدّ المجتمع المدني الوحيد المميّز في المملكة. الا ان الواقع كما أبدته السيّدات عبّر عن نفسه بصدق، فمشكلة الوكيل الذي يمثّل سيّدة الأعمال تعاني وتشتكي منه كل السيّدات، بل يتكلمن بأسى عن الإذن الذي يجب ان يؤخذ من الزوج او الأب او الوكيل للسماح للمرأة بالعمل، وكأنّها قاصرة، او تملك المواطنية من الدرجة الثانية.

تبقى مشكلة الفصل الحاد او ممانعة الاختلاط في العمل بين النساء والرجال، التي لا تزال حجرة عثرة في تطوير آداء المرأة السعوديّة لعملها. وذلك ان الفصل بين النساء والرجال يخلق عالماً عنصريّاً او عالماً كالسجون تكلّمت عنه كل السيّدات. ويخلق عالماً ضعيفاً بتجاربه بسبب ان الرجال هم الأساتذة في المال والاقتصاد، خاصّة حين يكون عمل المرأة كالمرأة السعوديّة لا يزال في بدايته، وله تجربته المحدودة. وإن بدأت ريح التغيير تشرع ابوابها، وسمعنا من السيّدات في مركز خديجة بنت خويلد لسيّدات ألعمال، بأن الضوابط على عمل المرأة قد أزيل معظمها، الا ان الواقع الذي تكلّمت عنه سيّدات الأعمال لا يبدو أنه تحرّر من هذه الضوابط وقيود الأعراف، وقد حرصت السيّدات جميعهن على الا تنتقد «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» الذين أشير اليهم بخوف، ووصفنه بالدولة الثانيّة.

وأخيراً قد نستطيع الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحت في البداية، وان كانت الإجابة مقيدة في حدود الدراسة وهذه النماذج من السيّدات:

فالرأي السائد عن صورة المرأة السعوديّة بانّها منسجمة مع بيئة تقيّد حقوقها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، ليس بصحيح، على أقلّه بالنسبة لهؤلاء السيّدات اللواتي أعتبرهن نماذج رائدة لسيّدات الأعمال السعوديات. ثانياً، قد ترجع المفارقة بسبب بروز سيّدات أعمال سعوديّات في عالم المال والاقتصاد، بالرغم من وجود قوانين وضوابط معيقة لعمل المرأة، سواء من قبل الرجل أو الوزارة المختصّة أو من قبل الأعراف المتوارثة، الى واقع مفاده ان الآباء والأمّهات شجّعوا بناتهن للتعليم داخل وخارج المملكة، وشجّعوهن على إنشاء الشركات التجارية والصناعيّة، بل قدّموا لهن فرصة الاستثمار بالرأسمال العائلي المالي والرمزي. وهذا دليل على ان القيود التي تكلّمنا عنها لا تشمل جميع البيئات الاجتماعيّة في المملكة، وهي ليست ثابتة (ايّ لا تتغيّر)، وليست حادّة (بالشكل الذي نظنّه). وتعمل الوزارات المعنيّة اليوم بجدّيّة على تغيير القوانين وتعديل الأنظمة لتلائم أجواء دخول المرأة العمل وذلك لأسباب تنمويّة وضغوط دوليّة باتت ملحّة وضروريّة لمواجهة المملكة المجتمع الدولي. وهناك قرارات بصدد تسهيل عمل النساء في كافة النشاطات حتى التي كانت حكراً على الرجال. اما بالنسبة الى تطبيق هذه القوانين المستحدثة فهنا يبقى على السيّدات في الغرف التجارية والصناعية في كافة المناطق العمل على تطبيقها، والتشبيك قدر المستطاع لخلق ثقافة جديدة، تساعد حتى على مواجهة الجماعات المتسلّطة والأعراف التي باتت لا تعبّر عن روح التغيير الذي طرأ على المجتمع. وقد سهّل الأمر المبادرة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار مع المرأة داخل المملكة، والتي قامت بها نخبة من الرجال والنساء المتنوّرين لإدماج المرأة الاقتصادي، ولتلعب دوراً في وضع السياسات الجديدة في الوزارات. أما بالنسبة الى التصوّر الشائع بان عمل المرأة يقتصر على المؤسسات الصغيرة الحجم، وتعمل في اقتصاد الظلّ، وانّها أقل تطوّراً، وهي مرتكزة في قطاعات معيّنة، فهذا ليس صحيحاً أصلاً بالنسبة للمجموعة التي اخترناها من المؤسسات المتوسطة والكبيرة الحجم.

هناك ملاحظة أخيرة يجب ان نلفت النظر اليها، وهي ان المرأة السعوديّة لا تلحق اسمها باسم زوجها، وهذه ميزة تتمتع بها النساء المسلمات في البلاد العربيّة. لذلك تعرّفنا فقط على أسماء عائلات هؤلاء السيّدات ولم نتعرّف على أسماء عائلات أزواجهن. وكذلك علينا الاعتراف بان حق المرأة بالتصرف بمالها الشخصي هو حق

ديني استفادت منه السيّدات كحقّ شرعي دون التباس. ايّ هناك دائماً مجال ما يساعد المرأة على الحراك والعمل والنجاح، وهنا يبدو باب الاستثمار والمال. يبقى ان المرأة عموماً تعدّ آخر معقل للدفاع عن الهويّة خاصة في عالم بات صغيراً ومنفتحاً، لذلك تقع على المرأة قبل الرجل مسؤوليّة تطوير المرأة، كما سمعنا من هذه النماذج الناجحة من سيّدات وصاحبات الأعمال السعوديّات.

التوظيف في القطاع الخاص

جدول التوزيع النسبي للعمالة بالقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي والجنسية عام ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥)

النشاط الاقتصادي	سعوديات	غير سعوديات	المجموع
الزراعة والغابات والصيد البري والأسماك	٠,٢	٠,١	٠,٢
المناجم واستخراج البترول والغاز والمحاجر	٢,١	٤,٢	٣,٦
الصناعات التحويلية	٥,٥	٩,٦	٨,٤
الكهرباء والغاز والمياه	٠,١	٠,١	٠,١
البناء والتشييد	١٣,٦	٢٨,٢	٢٣,٣
مجموع القطاعات الانتاجية	٢١,٥	٤١,٢	٣٥,٦
تجارة الجملة والتجزئة	١٤,٩	٦,٥	٨,٩
النقل والتخزين والموصلات	٠,١	٠,٢	٠,٢
المال والتأمين وخدمات العقارات والأعمال	٤,٥	١	٢
الخدمات الجماعية والإجتماعية والشخصية	٥٧,٨	٥٠,٧	٥٢,٧
مجمع القطاعات الخدمية	٧٧,٣	٥٨,٤	٦٣,٨
أنشطة أخرى	١,٢	٠,٤	٠,٦
الاجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠
حجم العمالة (بالألف)	٣٢١٨٥	٨٠٠٧٩	١١٢٢٦٤

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي لوزارة العمل ١٤٢٥/١٤٢٦ ه ٢٠٠٥م

جدول السجلات التجارية النسائية حسب نوع النشاط
عام ١٤٢٩ هـ (٢٠٠٨م)

النشاط	العدد	(٪)
الزراعة والصيد والغابات	٣١١	١
المناجم والبترول	٦٧	٠,٢
الصناعة	٨٤	٢,٥
توليد الكهرباء واستخرلج المياه	٣٠٩	١
التشييد والبناء– المقاولات	٥,٤٠٩	١٦,١
تجارة الجملة والتجزئة والخدمات التجارية	١٨,٦٠٥	٥٥,٢
خدمات المال والعمال	٢٦	٠,١
النقل والتخهزين والتبريد	٢٦٦	٠
خدمات اجتماعية وشخصية	١٣٢٢	٣,٩
أخرى	٦,٤٦٥	١٩,٢
المجموع	٣٣,٦٢	١٠٠